

التبادل التجاري بين مصر وبلاد التكرور وانعكاساته على أحوال مصر المملوكية

د. على السيد على محمود

على الرغم من أن كلمة « التكرور » أو « التكرارة » أو « التكرانة » بالعامية وكذلك « الدكرانة » تدل على جماعات الزوجات التي استوطنت حوض نهر السنغال ، والتي تأثرت كثيرا بسبب الموجات المتتابعة من المهاجرين والفاثحين (١) فإن المصادر العربية في العصور الوسطى أطلقت هذه الكلمة على جميع سكان السودان الغربي والأوسط أو على أهالي غرب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأقاليمهم وقبائلهم العديدة المختلفة (٢) . ومن المرجح أن هذه التسمية وهي بلاد « التكرور » قد غلبت عليهم بسبب سبق أهالي إقليم التكرور في الدخول الى الاسلام ، فضلا عن جهادهم مع المرابطين في نشر الاسلام في تلك المناطق منذ القرن الحادي عشر للميلاد (٣) . هذا بينما يرى بعض المؤرخين الأوروبيين أن شهرة التكرارة في الشرق الاسلامي ترجع

(١) د. ابراهيم على طرخان : دولة مالى الاسلامية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٨٣ — ٨٤ ، د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية ، ج ١ ، ص ٢١٨ — ٢٢٥ .

(٢) ابن الوردي : تاريخ ، ص ١٥٢ ، ياتوت الحوى : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٣٨ ، ١٣٨ ، العمرى : التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ٢٧ .
القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٢٨٢ ، محمد بلو : انفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور ، ص ٢٧ — ٢٩ .

Bovill . The Golden Trade of the Moors, London 1958, pp. 83-84.

(٣) د. ابراهيم على طرخان : امبراطورية غانة الاسلامية ، القاهرة ١٩٧٠ م ، ص ٧ — ٥٧ ، د. حسن أحمد محمود : « المرحلة الافريقية في تاريخ المرابطين » المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٢ ، ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، ص ١١٤ — ١١٥ .

Bovill : op. cit., p. 84.

بالإضافة الى ما سبق الى كونهم كانوا تجارا مهرة نشيطين ، كان لهم نشاط تجارى ملحوظ فى كثير من بلدان السودان الغربى (٤) .

وعلى هذا الأساس فان اسم « التكرور » أو « بلاد التكرور » كان يطلق على جميع سكان الدول والممالك التى ظهرت فى السودان الغربى والأوسط فى عهدها الإسلامى بوجه خاص ، أمثال دول غانا ، ومالى ، صنغى ، والبرنو ، وكانم ، ودولة التكرارة (٥) . وهى التى قامت فى الاقاليم الواقعة شمالي الغابات الاستوائية وجنوبى الصحراء الكبرى أى فى منطقة « السافانا » ومن اجل هذا توصف أحيانا بامبراطوريات السافانا ، ولهذه الدول أصول وثنية ، غير انها بلغت الذروة فى عهدها الإسلامى ، وقد كانت هناك علاقات قوية متنوعة بين هذه الامبراطوريات وبين البلدان الإسلامية ، وهى علاقات قديمة ، لكنها ازدادت بانتشار الإسلام فى غربى أفريقيا ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه أوربا تجهل تماما قلب أفريقيا جهلا تاما ، بسبب وعورة الصحراء ، وتحكم المسلمين فى مسالكها ودروبها واحتكارهم لعمليات الاتصال بها لأسباب دينية وتجارية ، فمثلا عن أن هذا الاتصال هو الذى أمد كتاب المسلمين بالمعارف الأصلية عن تلك البلاد ، وجعلهم المصدر الأول للحديث والكتابة عن تاريخ بلاد السودان الغربى والأوسط . كما أتاح هذا الاتصال لهذه البلاد الفرصة للتعرف على أرقى الحضارات الانسانية المعاصرة ، مما كان له اكبر الأثر فى تشكيل وتوجيه تاريخها (٦) . يضاف الى هذا ان بيئة السافانا هذه — على حد تعبير أحد الأوربيين — بيئة تسهل الهجرات . وتتيح الاحتكاك الثقافى وتمهد لتكوين الوحدات الاجتماعية والسياسية (٧) . وعلى هذا الأساس يمكننا — بلا أى تردد — رفض الفكرة التى روج لها الاستعمار زمنا طويلا بأن غرب أفريقيا لم يكن له تاريخ الا عندما اتصل به الأوربيون .

(٤) البكرى : المغرب فى ذكر بلاد أفريقية ، ص ١٧٢ ، العمرى : المصدر نفسه ، ص ٢٧ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٦ ، ص ١٤ ، القلثشندى : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٢٩٢-٢٩٣ .
(٥) ابن حجر : انباء الفهر ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٦) د. ابراهيم على طرخان : امبراطورية غانة الإسلامية ، ص

واذا كانت علاقات مصر ببلاد غربى أفريقية قديمة ، ترجع الى ما قبل الميلاد ببضعة قرون ، فليس من شك انها ازدادت منذ العصر الاسلامى ، ولا سيما أن مصر كانت من بين المنابع التى جاء منها الاسلام الى هذه البلاد (٨) وعلى أية حال فان ما يهمنا فى المقام الأول من هذه العلاقات أن تشير الى التبادل التجارى وانعكاساته على أحوال مصر والذى تجلت مظاهره فى :

١ — مواكب الحج وأثرها فى التبادل التجارى :

كان موسم الحج مناسبة هامة فى حياة أبناء كل من مصر وبلاد النكرو ، ففى مصر كانت تسرى الحركة والنشاط فى أوصال المجتمع ، فغزدهر الأسواق المخصصة لبيع لوازم الحج ، وينتظر الناس هذه المناسبة بشوق وتلهف (٩) كما أصبح دخول مصر بالنسبة لحجاج هذه البلاد لا يعنى فقط مجرد المرور فى طريقهم الى مكة ومصاحبة ركب الحج المصرى ، بل أصبح فى نظر أولئك الحجاج اتصلا عميقا بحضارة عربية اسلامية متطورة ذات تراث عربى اسلامى عميق الجذور (١٠) . حيث غدت مصر منذ احياء الخلافة العباسية بها فى عهد السلطان الظاهر بيبرس قبلة العديد من الدول الاسلامية فى العقيدة والثقافة (١١) كما يبدو أن ملوك وسلاطين هذه البلاد قد أدركوا مدى حرص سلاطين مصر المملوكية على تأكيد سلطان مصر الشرعى على الحجاز بمقتضى التقليد الذى فوض فيه الخليفة العباسى — الى سلطان المماليك بمصر منذ أيام الظاهر بيبرس — حكم البلاد الاسلامية بما فيها الحجاز ، وابتداء من سنة ٦٦٤ هـ / ١٢٦٥ م اضيفت الى مظاهر سيادة مصر على الحرمين ارسال المحمل كل عام وعليه كسوة الكعبة ، وتعين على شريف مكة أن يخرج الى مشارف مكة لاستقبال ركب الحج المصرى وأن يقبل خف الجمل ، ويتقوم

(٨) د. ابراهيم على طرخان : الاسلام واللغة العربية فى السودان الأوسط والغربى ، ص ٩ وما يليها ، دولة مالى ، ص ١٦٨ .

(٩) د. قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى فى عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ١٩٧٩ ، ص ١٢٦ .

(١٠) سر الختم على : العلاقات بين مصر والسودان فى العصور الوسطى ، رسالة ماجستير — جامعة القاهرة ، ص ١٠٣ — ١٠٧ .

(١١) د. ابراهيم على طرخان : دولة مالى الاسلامية ، ص ٢٦ .

بتعليق الكسوة على الكعبة يوم وقفة عرفات مقرونا بالدعاء للخليفة والسلطان (١٢) . لذلك حرصت مواكب حجاج التكرور وكذلك المغاربة على أن تسير فى ركاب موكب الحج المصرى ، الذى كان يخرج من القاهرة كل عام فى اعقاب المحمل الذى غالبا ما كان يخرج فى الثانى والعشرين من شهر شوال من كل عام (١٣) .

ومما ساعد على كثرة قوافل الحج الآتية من هذه البلاد — بحيث لا يمر عام الا ونسمع عن موكب ضخم قادم منها — انتشار الاسلام بشكل كبير فى تلك البلاد ، الى جانب حالة الأمن والاستقرار التى تمتعت بها سلطنة المماليك ، فضلا عن ازدهار الحياة الاقتصادية فى مصر فى بداية ذلك العصر (١٤) .

يضاف الى ذلك حداثة الانتاج الصناعى فى بلاد السودان الغربى ، وبخاصة صناعة النسيج ، بحيث لم تفى باحتياجات السكان (١٥) فضلا عن أنه فى تلك الفترة كانت المعادن فى أوج استغلالها من قبل الافريقيين فى غرب القارة ، مما اتاح لهم موردا ماليا ضخما (١٦) . هذا الى جانب أن طرق القوافل ، ووجود الاستراحات الجاهزة لقضاء الليل مع وفرة المؤن بها للمسافرين وبوجه خاص حتى اواخر القرن الرابع عشر الميلادى (١٧) .

ومن المؤكد أن مواكب الحج لعبت دورا رئيسيا وهاما فى زيادة التبادل التجارى بين مصر وغرب افريقيا منذ بداية العصر المملوكى ، اذ انها اتاحت الفرصة لأبناء هذه البلاد للتعرف على ما هو معروض فى الأسواق المصرية وبخاصة فى القاهرة ، حيث اعتاد هؤلاء الحجاج أن يقضوا فترة فى القاهرة

-
- (١٢) د. أحمد دراج : « ايضاحات جديدة عن التحول فى تجارة البحر الأحمر ... » ، المجلة التاريخية ، الموسم الثمانى ١٩٦٧ — ٦٨ ، ص ١٩٩ .
- (١٣) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٩١٧ — ٩١٩ .
- السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٣٠٠ .
- (١٤) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٤ ، د. سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ، ص ٢٩١ .
- (١٥) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٦٦١ — ٦٧٩ ، ٦٦٦ .
- (١٦) عبد القادر زيادية : مملكة سنغاي فى عهد الأسبقيين — الجزائر ١٩٧١ ، ص ٨٢ .
- (١٧) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٦٦٣ ،

انتظارا لموعد رحيل ركب الحجاج المصرى ، هذه الفترة تراوحت ما بين اسبوعين الى ثلاثة أشهر (١٨) . هذا الى جانب انه من المرجح انهم قد استفادوا من خبرة اخوانهم الذين أقاموا بصفة دائمة فى مصر منذ أمد طويل فى بعض ضواحي القاهرة ، وفى قرافة مصر والذين بلغ عددهم أكثر من ثلاثة آلاف شخص ، وفى الرواق الخاص بهم فى الازهر الشريف ، فضلا ممن أقاموا فى أسواق القاهرة وزاولوا بعض الأعمال التجارية (١٩) . وهنا تجدر الإشارة الى أن أسواق القاهرة ومصر كانت مزدهرة حتى أواخر القرن الرابع عشر للميلاد بوجه خاص ، وتميزت بتنوع وكثرة ما يعرض فيها يوما عن يوم ، وخير دليل على ذلك ما يرويه ابن أبيك عن موكب حج سلطان مالى منسا موسى الذى زار البلاد سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٤ م من قول « أن ملك التكرور وأصحابه اشترؤا من القاهرة ومصر من سائر الأصناف ، وظنوا أن مالههم لا ينفذ ، فلما استغرقوا فى المشتري ووجدوا أن أصناف هذه الديار لا لها حد يحد ، وكل يوم ينظروا شيئا أحسن من شيء ، نفذ ما كان معهم ، واحناجوا للقرض ... » (٢٠) .

ويمكننا القول أن العلاقات الاقتصادية قد توطدت بصفة خاصة عقب حج منسا موسى سلطان مالى زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون نظرا لما لقيه هذا العاهل الأفريقى من ود وترحاب ، فعندما دخل منسا موسى على السلطان الناصر ، واجتمع به ، رسم السلطان لوزيره أن يعنى بالضيف

(١٨) المقرئى : السلوك ، ج ٢ قسم ١ ، ص ٢٥٥-٥٧ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٢٩ ، د. محمد محمد أمين : « علاقات دولتى مالى وسنغالى بمصر » ، مجلة الدراسات الأفريقية ، العدد الرابع ١٩٧٥ ، ص ٢٩٢ .

(١٩) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٧١ ، ابن تفرى بردى : النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٦٥ ، ابن الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ١٨٩ ، د. ابراهيم على طرخان : دولة مالى ، ص ١٦٩ — ١٧١ ، د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة ، ج ١ ، ص ٢٠٩ .

(٢٠) ابن أبيك : الدر الفاخر فى سيرة الملك الناصر ، ص ٣١٦ .

الكبير وان « يجهزه بكل ما يحتاج اليه » (٢١) . وفى خلال اقامة منسا موسى اُنُفاد كثير من الصريين فى بيع سلعهم الى أتباعه ، ونشطت حركة البيع والشراء ، وانفق كل ما لديه من مال أثناء حجه هذا « فاحتاج الى قرض مال كثير من التجار » وكذلك فعل كثير من أمرائه المرافقين له حيث اقترضوا من كبار تجار مصر ان الذين أرسلوا معهم بعض وكلائهم التجاريين للحصول على تلك القروض ، وهم الذين أتاحت لهم فرصة التعرف على احتياجات السوق هناك عن كنب ، وإقامة كثير من العلاقات التجارية وتوثيقها (٢٢) . كذلك تذكر بعض المصادر العربية ان أسكيا محمد سلطان صنفى الذى زار مصر فى طريقه الى الحج سنة ٩٠٢ هـ/ ١٤٩٦ م أنفق قدرا كبيرا من المال فى شراء بعض الحاجيات والهدايا من أسواق مكة والقاهرة (٢٣) . وواضح ان ملوك مالى وصنفى وبرنو وكانهم حرصوا على أداء فريضة الحج فى مواكب حافلة منذ بداية العصر المملوكى ، وقد لقوا فى مصر كل ترحاب وود وحسن معاملة (٢٤) وقد أحدثت هذه المواكب رواجا كبيرا فى أسواق القاهرة نظرا لضخامة الأعداد التى كانت تضمها وبخاصة تلك التى أتت فى ركاب ملوكهم وسلطينهم ، مثال ذلك ان ركب منسا موسى قدره بعض المؤرخين بعشرين ألفا من الأشخاص (٢٥) ، ومهما كان هذا العدد مبالغ فيه ، الا ان المقرئى

(٢١) ابن خلدون : تاريخ ، ج ٥ ، ص ٤٣٤ ، ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج ٤ ، ص ٣٨٣ ، د. إبراهيم على طرخان : دولة مالى ، ص ١٦٨ ، د. عبد الرحمن زكى : تاريخ الدول الاسلامية السودانية بأفريقيا الغربية ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٠٦ — ١١٠ ، د. محمد عبد الرازق مرزوق : الناصر محمد بن قلاوون ، الألف كتاب ، ص ٣٣٢ — ٣٣٣ .

(٢٢) ابن خلدون : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٣٤ ، المقرئى : الذهب المسبوك ، ص ١١١ — ١١٣ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٢٩٩ ، د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(٢٣) السعدى : تاريخ السودان ، ص ٨٣ ، د. محمد محمد أمين : نفس المرجع ، ص ٢٨٧ .

(٢٤) ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر ، ص ٨٧ ، د. حسن أحمد محمود : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٨ ،

Palmer : Bornu, Sahar and Sudan, p. 91.

(٢٥) المقرئى : السلوك ، ج ٢ قسم ١ ، ص ١٤٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، الذهب المسبوك ، ص ١١٢ حاشية رقم ١ ، د. عبد الرحمن زكى : تاريخ الدول الاسلامية السودانية ، ص ١٠٦ .

يشير الى كثرة ذلك الركب الذى كان يفد سنويا من بلاد التكرور بأنه لا يقل عن خمسة آلاف نفر (٢٦) فاذا أضفنا الى ذلك أن معظم الحجاج القادمين من بلاد التكرور كانوا يحملون معهم الكثير مما يتاجرون به أثناء توجههم الى الأماكن المقدسة (٢٧) ويقومون بشراء الكثير من السلع المصرية التى كانت تبهر هؤلاء الحجاج ، ويفضلون أن يحملوها فى عودتهم كهدايا لأهلهم وأقاربهم أوللتجار بها (٢٨) . لأمكننا أن ندرك الدور الهام الذى لعبته مواكب الحج فى ازدياد عمليات التبادل التجارى فى ذلك العصر ، فضلا عن ذلك أن موسم الحج كان بمثابة أحد المواسم ذات الاثر الاقتصادى الهام فى حياة الناس فى كل من مصر وبلاد التكرور .

٢ — صادرات مصر الى بلاد التكرور :

من أهم منتجات مصر التى صدرتها ووجدت اقبالا منقطع النظير فى مختلف الدول الافريقية السكر ، حيث اشتهرت مصر بجودة السكر المصنوع بها ، وكانت له قيمة كبرى فى بلاد التكرور ، حيث كان يقوم باعتباره نوعا من الهدايا الى العظماء والنساء ، والذى كان يباع بأضعاف اضعاف ثمنه (٢٩) .

ونظرا لحدائثة صناعة النسيج فى هذه البلاد فان الانتاج المحلى منها لم يكن ليقارن بانتاج مصر ، لذلك سافر كثير من اهل مدينة « تكدة » «أكرا حاليا» الى مصر لجلب الثياب الفاخرة (٣٠) كما حمل التجار المصريون الى مالى وصنقى انواع الثياب القطنية ، فقد كان فى مصر صناعة راقية لهذه المنسوجات وخاصة فى مدينتى دمياط وتنيس ، فاشتهرت مدينة دمياط بصناعة الأقمشة التبيلية ذات الالوان المتعددة التى يتغير لونها باختلاف الضوء الواقع

(٢٦) السلوك ، ج ٢ ، قسم ٣ ، فى حوادث سنة ٧٤٤ هـ .

(27) Trimingham : Islam in west Africa. p. 85.

(٢٨) د. ابراهيم على طرخان : دولة مالى الاسلامية ، ص ٨٤ .

(٢٩) يوركهارت : الرحلة ، ص ٢٣٣ ، شوقى عبد القوى : العلاقات التجارية بين مصر والدول الافريقية ، رسالة ماجستير بمعهد الدراسات الافريقية ، ص ١٤١ .

(٣٠) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٦٦١ — ٦٧٩ ،

Bovill : op. cit., p. 149;

عليها (٢١) واشتهرت مدينة تنيس بصناعة الحلل التنيسية الفاخرة الرقيقة ، حيث بلغ ثمن الحاة منها فى بعض الأوقات مائتى دينار اذا دخل الذهب فى خيوطها (٢٢) . وإلى جانب الأقمشة الحريرية والقطنية والكتانية التى امتازت جميعها بدقة الصناعة ، اشتهرت مصر بصناعة الفرش والستور والخيام والحبال والتى كانت تصدرها الى هذه البلاد بكميات كبيرة وكانت محل اعجاب أهلها (٢٣) .

ومما حمله التجار المصريون الى هذه البلاد المصنوعات المعدنية الراقية التى حازت ، اعجاب سلاطين تلك البلاد ، وقصر استعمالها عليهم وعلى أمرائهم ، والطبقة الغنية من أهلها (٢٤) . فضلا عن الروائح العطرية مثل القرنفل الذى كانت تتهافت عليه نساؤهم (٢٥) بالإضافة الى الدروع من الهند والنحاس المسبوك . كما كانت الكتب وبخاصة الدينية منها من أهم صادرات مصر الى هذه البلاد ، وليس أدل على ذلك من أن منسا موسى انتهز فرصة زيارته لمصر فابتاع جملة من الكتب الدينية ، ليوفر لأهل مملكته طرفا من الثقافة المصرية (٢٦) . وخاصة كتب فقه المالكية ، ومنذ ذلك الحين أصبحت الكتب من أهم ما يستورده سكان تلك البلاد من مصر (٢٧) .

أما المسابح والعقود المصنوعة فى مصر فقد كانت تلقى رواجاً فى البلاد الأفريقية حيث اشتهرت أحيانا كأداة للتعامل ، وقل أن تجد أحدا من القوم لا يتحلى أو يحمل فى عنقه أو يده عقدا أو عقدين . كما صدرت مصر الحلى المصنوعة من الفضة والتى اشتهرت مصر بصناعتها وكانت تجلب الى أقاليم السودان ، بالإضافة الى الحلى المصنوعة من الزجاج ، بالإضافة الى

(٢١) د . سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ، ص ٢٩١ .

(٢٢) ابن حوقل : صورة الأرض ، ص ١٥٣ .

(٢٣) د . سعيد عاشور : العصر المماليكى ، ص ٢٩١ .

(٢٤) عبد القادر زيايدة : نفس المرجع ، ص ٢٢١ .

(٢٥) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٦٦٣ ،

Bovill : op. cit., p. 149.

Fage : op. cit., p. 24.

(٢٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٢٩٤ ، د . حسن أحمد

محمود : الاسلام والثقافة العربية ، ج ١ ، ص ٢٤٤-٢٤٥ .

(٢٧) د . محمد محمد أمين : نفس المرجع ، ص ٣٠١ .

السنبل والمحلب حيث يشند الطلب عليهما فى جميع بلاد السودان ، فالأول يتعطرون به ويتطيبون والثانى يتبلون به طعامهم(٢٨) .

ولم يقتصر التبادل التجارى مع بلاد التكرور على حمل المصنوعات الجلدية كذلك اليها ، بل حملت أيضا المؤثرات الحضارية ، فعرفت دول النيجر بعض الصناعات المختلفة عن المصريين ، كصناعة الأسورة المصنوعة من الزجاج ، وصناعة الخزف وصقل النحاس الأحمر وذلك الى جانب صناعة النسيج(٢٩) .

كذلك لعب المصريون دورا هاما بالنسبة لأسواق بلاد التكرور هذه ، وذلك فيما يتعلق بالودع الذى كانت تجلبه القوافل المصرية من الهند وشرق افريقيا وتنقله الى السودان الغربى والأوسط . وكان الودع يتعرض سعره للارتفاع والانخفاض تبعا لورود القوافل المصرية . والودع كان يستخدم كنوع من العملة هناك ، وذلك فى شراء وبيع الطعام والاحتياجات الأخرى على مستوى المعاملات المحلية(٤٠) .

ويبدو ان ملوك التكرور أعجبته بعض النظم التى شاهدها فى مصر وبخاصة وجود طائفة المماليك السلطانية ، لذلك تشير بعض المصادر أن بعض ملوكهم كان يقف خلفه نحو ثلاثين مملوكا من الترك وغيرهم ممن تتباع له من مصر ، كذلك اقبل بعضهم على شراء الجوارى الحسنان والمغنيات من الترك والحبوش(٤١) .

٣ — واردات مصر من هذه البلاد :

واضح ان الذهب كان من أهم السلع التى احتاجتها مصر وسعت اليها

(٣٨) شوقى عبد القوى : نفس المرجع ، ص ٧١ ، ١٤١ .

(39) Davies : west Africa Before the Europeans, Lon. 1967, pp. 267-268.

(٤٠) العمرى : مسالك الأبصار ، ج ٢ قسم ٣ ، ورقة ٥٠٤ (مخطوط)، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٢٩٢ ، د. محمد محمد أمين : نفس المرجع ، ص ٢٩٤ .

Oliver : The Camb. Hisr .of Africa. vol. 3, p. 388.

(٤١) المقرئى : الذهب المسبوك ، ص ١١٣ ، السلوك ، ج ٢ قسم ١ ص ٢٥٥ ، القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٣٠٠ .

فى عصر سلاطين المماليك ، وذلك بعد أن نضب معين الذهب فى وادى العلاقى — أول مصدر للذهب فى تاريخ مصر الإسلامية (٤٢) . ويذكر القلقشندى فى حديثه عن « الذهب : وأصله مما يجلب الى الديار المصرية من التبر من بلاد التكرور وغيرها مع ما يجتمع اليه من الذهب » (٤٣) وهذا يعنى أن ذهب بلاد التكرور كان يأتى فى المرتبة الأولى على رأس غيره من الذهب الذى كانت مصر تحصل عليه من تجار المدن الأجنبية الذين يحملون المتاجر الشرقية منها الى أوربا . أو بعبارة أخرى أن ذهب بلاد التكرور كان هو المصدر الأول بالنسبة للذهب الذى تستورده مصر . وربما كان السبب فى ذلك راجع الى نقائه وخلوه من الشوائب (٤٤) فضلا عن كثرة كميته فى ذلك الحين أى حتى أواخر القرن الرابع عشر للميلاد وكما سيتضح فى الصفحات التالية من هذا البحث .

وكانت وسيلة مصر للحصول على هذا الذهب عن طريق قوافل التجار المصريين الذين يحملون الى بلاد التكرور الكثير من السلع المصرية والشرقية، ثم تعود هذه القوافل محملة بسلع ومنتجات هذه البلاد وعلى رأسها الذهب (٤٥) . ومما يذكر فى هذا الصدد أن التجار المصريين استطاعوا أن يشتروا من ملك التكرور مارى جاطه بن منسا موسى الذى توفى سنة ٧٧٥ هـ، ما وزنه عشرون قنطارا من الذهب بأبخس الأثمان (٤٦) . يضاف الى هذا كميات الذهب التى كان يرسلها ملوكهم كهدايا لسلطين المماليك فى مصر ، وذلك من أجل الحفاظ على علاقات الود والتوصية بحجاجهم وما الى ذلك (٤٧) .

كما كانت مواكب الحجاج القادمة الى البلاد من المصادر الهامة للحصول

(٤٢) د. صبحى لبيب : « سياسة مصر التجارية فى عصر الأيوبيين والمماليك » المجلة التاريخية ، العدد الثامن والعشرون ١٩٨١ — ١٩٨٢ ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .

- (٤٣) صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٦٥ .
- (٤٤) الدمشقى : نخبة الدهر فى عجائب البحر والبر ، ص ٥٠ .
- (٤٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤١٦ .
- (٤٦) المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٩٧ .
- (٤٧) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٥٣٣ .

على ذهب هذه البلاد ، ومثال ذلك ركب الحجاج الذين وفدوا بصحبة منسى موسى سلطان مالى أيام الناصر محمد بن قلاوون والذي أغرق الأسسواق المصرية بالذهب الذى جلبه معه هو وأتباعه مما كان له أكبر الأثر فى انخفاض سعر الدينار المصرى آنذاك ما بين درهمين وستة دراهم ، واستمر هذا السعر المنخفض مدة تجاوزت اثنى عشر عاما(٤٨) . كذلك كان هذا الذهب يصل الى مصر بطريق غير مباشر عن طريق حجاج المغاربة الذين يفدون الى مصر فى طريقهم الى الحج اذ كانوا من أهم المصادر وكذلك التجار المغاربة الذين يترددون على البلاد للتجارة — ومونوا مصر بذهب بلاد التكرور لما لهم من علاقات تجارية وثيقة معها ، فضلا عن قريهم منها(٤٩) . وبذلك أتاحت لهم فرصة التزود من مناطق وجود الذهب التى تركزت فى بامبوك عند أعلى نهر السنغال ، ومدينة بيور Bure عند ملتقى نهر النيجر بفرعه تنيكسو Tinkisso ، ومدينة لوبى Lobi فى أعلى الفوتا ، وفى منطقة ونجارا Wangara ضمن مملكة غانا ، وكان الذهب يتدفق من هذه المناطق حتى بداية القرن التاسع عشر للميلاد(٥٠) .

ولسنا ندري هل خص سلاطين الممالك ذهب بلاد التكرور بضريبة مماثلة أم مختلفة للذهب الذى كان يجلبه تجار المدن الإيطالية وغيرهم من المدن التجارية الأوروبية ، والذي قدرت الضريبة عليه بنسبة تتراوح ما بين ٢٪ و ٥٪ ، وهل فرض سلاطين الممالك على تجار هذه البلاد قدرا معبنا من التوابل السلطانية « توابل الذخيرة الشريفة » يشترونه بالذهب مع بقاء معاملاتهم مع الأفراد حرة ، حتى ولو اقتضى الأمر الالتجاء الى المقايضة . كل هذه أمور لم تشر المصادر المعاصرة الى ما يفسرها .

كذلك استوردت مصر النحاس بكميات هائلة من بلاد التكرور(٥١) .

(٤٨) العبرى : مسالك الأبصار ، ج ٢ قسم ٢ ورتة ٥٠٦ ، ابن خلدون : تاريخ ، ج ٥ ، ص ٤٣٤ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ١١٢ ، ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج ٤ ، ص ٣٨٣ .

(٤٩) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٢٨٧ — ٢٩٠ ، د. نعيم زكى : طرق التجارة الدولية ، ص ٣٠٥ .

(50) Bovill : op. cit., pp. 192-201.

(٥١) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٦٧٨ ، ٦٧٩ .

والذى كان له أهمية كبيرة فى عصر سلاطين المماليك ، ليس فقط فى صناعة الثريات والاولانى المنزلية والتكفيت وتزيين ابواب المساجد وقصور السلاطين والأمراء ، بل فى سك الفلوس النحاسية حيث وجدت دار لسك النحاس الى جانب دار سك الذهب المعروفة (٥٢) . وقد كانت مدينة « تكدا » « أكرا حاليا » من أهم المناطق التى تستورد منها مصر النحاس ، وفضلا عن كونها احدى مراكز القوافل التجارية فقد قال عنها منسا موسى أن مناجم النحاس بها أهم مصدر أساسى لثروته (٥٣) . وكان أهلها يحملونه الى مصر ويلاذ المنسرب (٥٤) .

وكان العاج والأبنوس من أهم صادرات هذه البلاد الى مصر بعد الذهب والنحاس ، هذا الى جانب العنبر والصوف والرصاص والزرنيق ، الى جانب أنواع من جلود الماعز المدبوغة فى لون البنفسج المائل الى السواد ، وهى جلود لينة كان يصنع منها خفاف كبار القرم ، وكانت تلقى رواجاً كبيراً ، حيث تعمر لدى صاحبها كثيراً بحيث يتوارثها الأبناء عن الآباء والأجداد (٥٥) .

كما جلب تجار هذه البلاد الى مصر ريش النعام وبيض النعام ، والشب (٥٦) .

وأخيراً يأتى الرقيق كسلعة كانت تلقى رواجاً فى كثير من بلدان العالم الإسلامى فى ذلك الوقت وبخاصة مصر المملوكية ، وكان التجار المصريون يصلون الى أهم أسواق الرقيق هناك مثل مدينة « كومبى » عاصمة غانا للحصول على الرقيق ، والذى كان يتم جلبهم الى مثل هذه الأسواق عن طريق الاغارات على القبائل الوثنية التى تعيش على الحدود الجنوبية لمنطقة

(٥٢) المقرئى : الخط ، ج ٢ ، ص ٦٣ ، ٦٤ ، ١٠٥ — ٢١٣ .
(53) Bovill : op. cit., p. 94.

(٥٤) العمرى : مسائل الأبصار ، ج ٢ قسم ٣ ، ورقة ٥٠٧ ، د .
ابراهيم على طرخان : امبراطورية غانة الإسلامية ، ص ٦٥ — ٦٧ .
(٥٥) ابن حوقل : صورة الأرض ، ص ٩٧ ، أبو الفدا : تقويم البلدان ، ص ١٥٧ .

(٥٦) شوقى عبد القوى : نفس المرجع ، ص ١١٧ ، د . محمد محمد أمين : نفس المرجع ص ٢٩٦ .

السافانا ، وهم الذين اشتهروا عند العرب تحت اسم اللطم أو « الددم » أو « الدمام » كذلك يفهم مما أورده القلقشندي في عهد السلطان برقوق أن بعض الجلابنة من بلاد مصر والشام كانوا يتوجهون الى تلك الأسواق لاحضار هؤلاء الرقيق كما أنهم كانوا يشترون الرقيق من عرب جذام المجاورين لاقليم البرنو(٥٧) لكن يلاحظ أن غالبية ما كان يعمل من هؤلاء الرقيق كان يهلك سريعا ، وربما كان السبب في ذلك هو اختلاف المناخ في مصر عنه في البلاد التي كان يتم جلب الرقيق منها ، بالاضافة الى طول الرحلة ومشاق السفر من جهة أخرى ، كذلك يلاحظ أن سلطنة المماليك كانت تفرض ضرائب كبيرة على هؤلاء الرقيق سواء ما يتم جلبه على أيدي التجار المصريين أم الجلابنة أم حجاج بلاد التكرور الذين اعتادوا حتى أواخر العصر المملوكي جلب هؤلاء الرقيق معهم(٥٨) .

٤ — آثار التبادل التجاري بين مصر وبلاد التكرور :

لعل من أهم الآثار التي ترتبت على قيام عمليات التبادل التجاري بين الطرفين تردد التجار المصريين على بلاد « التكرور » ليشتروا منتجاتها رغم بعد المسافة بينها وبين مصر . كما أن الرحلة بينها وبين مصر طويلة وشاقة وغالبا خطيرة ، ولكن الأرباح العائدة كانت تساوي ذلك المجهود وتلك المخاطرة ، ومما شجع التجار المصريين على القيام بهذه الرحلات ذلك الأمان الذي كان يحسه التاجر في كل مكان يحل به ، فاذا أودع تجارته الرحبة في مكان تكفل أهل هذه البلاد بحفظها ، فضلا عن أنه اذا مات أحدهم فإن أهالي البلاد يحافظون على أمواله وتجارته مهما كان شأنها الى أن ترد لأهله ، كل هذه المميزات كانت ميثاقا للتاجر المصري وغيره(٥٩) . فضلا عن أن التجار

(٥٧) صبح الأعشى ، ج ٨ ، ص ١١٦—١١٧ ،

Bovill : op. cit., p. 83.

(٥٨) المقرئزي : السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٨٨٢ ، د. ابراهيم طرخان : امبراطورية غانة ، ص ٧٢—٧٤ .

(٥٩) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٦٦١—٦٧٢ ، زينب أحمد على هاشم : علاقات مصر بالدول الاسلامية ، رسالة ماجستير بمعهد الدراسات الافريقية ، ص ٩٥—٩٧ .

(م ٧ — العرب في افريقيا)

المتجولين فى حوض النيجر قد سهلوا للتاجر المصرى الحصول على احتياجاته من المؤن التى يحتاجها فى حياته اليومية (١٠) .

كما نتج عن اتساع التبادل التجارى بين مصر وبلاد « التكرور » أن توافد عدد كبير من المصريين على هذه البلاد واستقروا بها والذين قابلهم ابن بطوطة فى رحلته الى مالى (٦١) الى جانب أن كثيرا من التجار المصريين رسلوا وكلاءهم اليها لمباشرة أعمالهم التجارية وعادوا منها بالأرباح الوفيرة (٦٢) . بل لا نغالى اذا قلنا أن التجار المصريين الذين كانوا يتوافدون على تلك البلاد كانوا من أغنى التجار وأقواهم مركزا وأوفرهم مالا ، بل ان القوافل المصرية التى كانت تتجه الى تلك البلاد بلغت من الضخامة حدا لدرجة قدرها بعض المؤرخين بأن القافلة كانت تضم حوالى اثنى عشر ألفا من الجمال (٦٣) .

وكما كان لمصر جاليات أو أفراد فى بلاد التكرور ، فقد كانت هناك فى مصر جالية كبيرة من بلاد التكرور وهى التى سبقت الإشارة اليها ، ومما يدل على كثرة أعدادهم وازدياد مصالحهم واتساع نطاق معاملاتهم أن ابن خلدون يذكر أنه كان لهم ترجمان يدعى الحاج يونس التكرورى (٦٤) . وليس أدل على ازدهار التبادل التجارى بين البلدين من أنه كانت هناك بعض المدن مثل مدينة « تاكدا » أو « تكدة » والتى تقع بين « جاو » و « اير » على طريق الحج عبر الصحراء وهى اكرا الحالية ، لا عمل لاهلها سوى التجارة مع مصر حيث يسافرون اليها جالبين منها أزهى الثياب وأبهىها وغير هذا من الأشياء التى كان يتباهى عظماء القوم باقتنائها (٦٥) وكذلك مدينة « تمبكتو »

(٦٠) المقرئى : جنى الأزهار من الروض المعطار فى عجائب الأمصار ، مخطوط ، ورقة رقم ٢ .

(٦١) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ١٩٤ — ٢٠٢ .

(٦٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج ٥ ، ص ٢٦ .

(٦٣) ابن خلدون : تاريخ ، ج ٦ ، ص ٤١٧ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٢٩٧ ، د. زاهر رياض : « اتجاهات مصر الافريقية فى العصور الوسطى » مجلة كلية الآداب ، مجلد ٢٠ ، ج ١ ، ١٩٨٠ ، ص ٧٧ .

(٦٤) تاريخ ابن خلدون ، ج ٦ ، ص ٢٠١ .

(٦٥) المصدر السابق نفسه ، ج ٦ ، ص ٢١٠ .

التي كانت من أهم المراكز التجارية نظرا لوقوعها على طرق التوافل التي تربط بين بلاد غرب أفريقيا وبلاد شمال أفريقيا مثل مصر وتونس ، فضلا عن كونها أهم سوق للذهب هناك (٦٦) . كما اوضحت مدينة « كومبى صالح » عاصمة امبراطورية غانة أكبر سوق للتجارة زمن ازدهار هذه الامبراطورية وقد كانت لها علاقات وطيدة مع مصر وخاصة فيما يتعلق بتجارة الذهب والرقيق (٦٧) .

كذلك نتج عن زيادة المعاملات بين مصر وبلاد التكرور وازدهار التبادل التجارى أن أصبحت « الدراهم التكرورية » معروفة فى مصر ، بل ومن أهم المعاملات المتداولة فى مصر نظرا لثبات قيمتها فى السوق وجودة عيارها ، وليس أدل على ذلك من أن السلطان الأشرف برسباى عندما أراد اصلاح أحوال العملة فى مصر سنة ٨٢٦ هـ / ١٤٢٣ م فقد رسم ألا يتعامل الناس « الا بالدراهم المصكوكة بالديار المصرية والشامية ، وتبطل ما سوى ذلك خلا الدراهم التكرورية » (٦٨) . وكما عرفت مصر المعاملات المالية الخاصة بهذه البلاد ، فقد وجدت فى حفريات « جاو » كثير من الدراهم والدنانير المملوكية مما يدل على أن هذه المعاملات وردت الى هذه المناطق عن طريق التبادل التجارى (٦٩) .

ومن أبرز الدلائل على ازدهار عمليات التبادل التجارى بين مصر وبلاد التكرور فى ذلك العصر ، وبخاصة منذ عصر سلاطين المماليك الجراكسة أو دولة المماليك الثانية وجود « ديوان الخمس » على مشارف القاهرة ، حيث كانت تنصب الخيام وهى التى يأمر ناظر الديوان بنصبها ، ويجلس فيها المباشرون ليأخذوا الضرائب على ما يأتى به القادمون من بلاد التكرور أثناء قدومهم الى القاهرة عن طريق الواحات ، والتى يتم تحصيلها عادة منهم عند صحراء الاهرام ، وأثناء عودتهم من بلاد الحجاز كان يتم تحصيل ضرائب أخرى على ما يحملونه بعد عودتهم من أداء فريضة الحج فى الريدانية ، وكانت الضرائب التى يتم تحصيلها منهم عند مقدمهم يدفعونها على ما يجلبونه معهم

(66) Bovill : op. cit., p. 74.

(٦٧) د. ابراهيم طرخان : امبراطورية غانة الاسلامية ، ص ٦٤ .

(٦٨) ابن الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٤ .

(٦٩) محمد أنور توفيق أبو علم : مرجع سابق ، ص ٨٨ .

من ذهب ورقيق وثياب باعتبار أن مصدر هذه السلع هي البلاد الوثنية (٧٠) أو غير الإسلامية ، فالرقيق مصدره من المناطق الجنوبية المتاخمة لبلادهم والتي قطنها قبائل الدمام واللم لم التي سبقت الإشارة إليها ، والخيل والثياب كان مصدرها بلاد الغرب الأوربي كما سيتضح في الصفحات التالية .

ونظرا لكثرة العلاقات التي ترتبت على زيادة التبادل التجاري وتوطدها وتوثقها بين مصر وبلاد التكرور ، أضحي في ديوان الانشاء في مصر الملكية صيغ خاصة لمخاطبة ملوك هذه البلاد والتي كانت تنصدر المكاتبات الرسمية التي تخرج عن هذا الديوان في مصر (٧١) .

وأخيرا تجب الإشارة الى أن كثرة تدفق المعادن من بلاد التكرور الى مصر حتى بداية القرن الخامس عشر الميلادي وبخاصة الذهب ، كان له اثره في الازدهار الاقتصادي الذي شهدته مصر في ذلك العصر ، والذي انعكس بدوره على تنمية التبادل التجاري بين مصر والمدن التجارية الأوربية ، فضلا عن أنه كان للنحاس الوارد من هذه البلاد دور بارز في تشجيع ذلك التبادل التجاري أيضا ، فقد استخدم النحاس في صناعة وتكفيت كثير من الأواني المعدنية المختلفة ، والتي حرصت على اقتنائها كثير من الاديرة والكنايس في أوربا بالإضافة الى قصور الملوك والأمراء وكبار الحكام ، حيث كانت سفن المدن التجارية تذهب الى مصر محملة بالمصنوعات الأوربية من الأسلحة ، والثياب الى جانب الرقيق ، والفواكه المجففة وبعض الأخشاب والجوخ والصوف والفراء ، ثم تعود محملة بكل ما هو ثمين ورائع من الشرق (٧٢) . وعلى العكس يمكننا تصور حالة التضخم الناجمة عن الأزمة النقدية التي أحدثها عدم ورود الذهب الى مصر ، وما صاحبها من تأثير في عمليات التبادل التجاري المختلفة ، وهذا ما سوف نتناوله في السطور التالية .

(٧٠) المقرئى : السلوك ، ج ٤ قسم ٢ ، ص ٧٠٧ ، ص ٨٧٢ ، ابن الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ١٤٥ .

(٧١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٨ ، د. ابراهيم طرخان : دولة مالى الإسلامية ، ص ١٧٠ .

(72) Atiya (A. S) : Crusade, Commerce and Culture, pp. 185 - 186.

٥ — انقطاع ورود الذهب وأزمة مصر النقدية :

قبل الشروع فى الحديث عن المؤثرات اندالة على بداية انقطاع ورود ذهب السودان الى مصر واسباب ذلك ، يجدر بنا القول أن ذهب هذه البلاد لم يكن قد نضب معينه كما يرى بعض الباحثين ذلك ، والدليل على هذا أن الحسن بن الوزان « ليو الأفريقى » عندما زار مملكة صنفى فى العقد الأول من القرن السادس عشر للميلاد يصف لنا ثراء ملك « تمبكتو » ، ويذكر أن الذهب كان موجودا بكميات كبيرة جدا فى مدينة « جاو » لدرجة أن سكانها كانوا لا يستطيعون بيع كل المقادير التى يحملونها الى الأسواق ، ويعودون بكثير منها دون أن يتم بيعها ، كذلك يذكر أنه عندما توجه الى بلاد البرنو فقد وجد الذهب بها بكميات هائلة بما يؤكد لنا عدم نضوب معين هذا الذهب (٧٢) ، وسبق أن اشرنا فى الصفحات الأولى الى أنه كان متوفرا حتى القرن الـ ١٩ م .

كما انه من المعروف أن أوربا الغربية والوسطى لم تكن تنتج ولم يكن فى إمكانها أن تنتج الا ذهبا قليلا ، وبالتالي تحتم على أهل أوربا أن يحصلوا على الذهب عن طريق عمليات تبادل تجارية يمكنها أن تجذب نحو الغرب ذهب البلاد المنتجة له أو ذهب البلاد التى كان لديها مخزون كبير منه (٧٤) ومنذ القرن الثالث عشر للميلاد توقف ضرب الذهب فى أوربا الغربية والوسطى ، كما أن المخزون المعدنى من الذهب فى كافة البلاد الأوربية ثبت عجزه عن تلبية الطلب المتزايد ، هذا فى الوقت الذى كان فيه ذهب « بلاد السودان » يندفق على البلاد الاسلامية فى مصر والمغرب وبلاد الأندلس (٧٥) وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن تجارة الذهب كانت بمثابة المغنطيس الذى جذب النجار من أوربا للتعامل مع المغرب العربى ، وماذا الموانى والمراكز التجارية على امتداد الساحل من طرابلس وحتى أغادير بسفن الدول التجارية الأوربية (٧٦) فى محاولة للحصول على هذا الذهب من الدول التى لديها

(73) Bovill : op. cit., pp. 126-130.

(٧٤) د. توفيق اسكندر : بحوث فى التاريخ الاقتصادي ، ص ٦-٤١ .

(٧٥) المرجع السابق ، نفسه ، ص ٨٢ .

(76) Bovill : op. cit., p. 233.

مخزون منه أولا ثم الوصول الى البلاد المنتجة له ثانيا . وقد أدرك السلطان الظاهر بيبرس ذلك ، لذا نراه عندما وافق صاحب تونس مبدئيا على عقد معاهدة تجارية تقر لبعض المدن التجارية الإيطالية بهذا الحق الخطير ، لم يتوان عن ارسال سفارة الى صاحب تونس ينذره فيها بغزو بلاده ان هو فكر جديا فى عقد مثل هذه المعاهدة مع الفرنج (٧٧) .

ومنذ أواخر القرن الثالث عشر للميلاد نلاحظ حدوث كثير من الاضطرابات فى أحوال بلاد المغرب العربى وطوال القرن الرابع عشر كذلك ، مما أدى الى تفكك هذه البلاد الى عدد من الدويلات المتصارعة فيما بينها (٧٨) . والمهم هنا أن هذه الدويلات فتحت المجال أمام أبناء الغرب الأوروبى ، واشتد اقبالهم عليها لا على شكل تجار فقط ، بل فى شكل كثير من المغامرين الذين خدموا ثمة قوات هذه الدول مثل دولة فاس ، ودولة مراكش ، ودولة تلمسان ، ودولة بنى حفص بتونس ، واتفق أبناء الغرب من تجار ومغامرين فى أهدافهم وهى الحصول على الذهب (٧٩) . وهذا ما يتضح جليا من اشتراك الجنية منذ بداية القرن الرابع عشر الميلادى مع رجال القوافل من الطوارق أو «الملثمين» وقيامهم برحلات خاطفة الى واحات الصحراء الكبرى وشرائهم لكميات من الذهب (٨٠) . ولولا اصرار الحكام المسلمين لهذه البلاد على عدم قيام اتصال مباشر بين تجار الفرنج وقلب أفريقية لأسباب دينية وتجارية ، لأمكن لهم التفلفل والسيطرة على موارد الذهب (٨١) .

ثم كان موكب منسا موسى سلطان مالى « ٧١٢ — ٧٣٨ هـ / ١٢١٢ — ١٢٣٧ م » الى مصر أثناء حجه ، وما امتاز به من فخامة وعظمة ، وما يحمله من ذهب ويصحب من اتباع ، من أهم العوامل التى حفزت أوربا على ضرورة الاسراع فى محاولة الوصول الى قلب أفريقية عن طريق غير الطريق الذى يتحكم فيه المسلمون ، ولا شك أن التجار الأوربيين المقيمين قرب ساحل

(٧٧) د. صبحى لبيب : سياسة مصر التجارية ، ص ١٣٤ .

(٧٨) المقرئى : السلوك ، ج ٣ قسم ٢ ، ص ٥٢٥ ، ٥٥٩ ، ٧٢٥ ،

الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ١٤٩ ، ١٦٠ ، ١٨٧ .

(٧٩) د. توفيق اسكندر : نفس المرجع ، ص ٨٢ — ٨٤ .

(٨٠) المرجع السابق، نفسه ، ص ٦ — ٤١ .

(81) Davidson : op. cit., p. 76.

أفريقيا الشمالية قد شهدوا موكب حج السلطان موسى ، وشاهدوا مقادير الذهب التى أسالت لعابهم (٨٢) . والدليل على هذا أن صورة هذا السلطان وموضع إمبراطوريته والطرق المؤدية إليها ، قد ظهرت فى خرائط العالم التى صدرت عن علماء مدرسة ميورقة « أكبر جزر البليار » ، والتى خضعت لملك أرغونة منذ سنة ١٢٢٩ م بعد أن كانت تابعة للمرابطين (٨٣) من هذه الخرائط نذكر الخريطة التى وضعها انجلينو دلكرت سنة ١٣٣٩ م أى بعد وفاة منسا موسى بسنتين فقط ، وكذلك الخريطة التى رسمها بيزيجانى سنة ١٣٦٧ م ، ثم الأطلس القطلانى الخاص بشارل الخامس ، وكلها تشير الى مملكة مالى وحاكمها ، وأنه أغنى رجل فى العالم ، لما لديه من مقادير هائلة من الذهب (٨٤) .

هذا بالإضافة الى أن أوروبا كانت قد استنفذت ما لديها من الاحتياطي من المعادن الثمينة — بسبب الحروب الطويلة — ، لذلك احتاجت الى الذهب لدفع أثمان السلع التى كانت تستوردها من الهند والصين وجزر البهار ، وتركز اتجاه أوروبا الى قلب أفريقيا ، لما سمعه الأوربيون ومما رأوه ، ومما رواه الرحالة المسلمون والمغامرون ، ومما أظهرته الخرائط الجغرافية من الاشارة الى الذهب ووفرتة فى قلب القارة (٨٥) . وتقرر بعد ذلك أن يكون طريق البحر هو الطريق الذى يتبفى عليهم أن يسلكوه بسبب تحكم المسلمين فى طرق القوافل . وجرت عدة محاولات من الغرب الأوروبى فى القرن الرابع عشر للميلاد للوصول الى ذهب السودان ، من ذلك ما تشير اليه بعض المراجع من أن الفرنسيين وصلوا عام ١٣٦٤ م الى المناطق الساحلية من غرب القارة الافريقية والتى عرفت فيما بعد باسم « غينيا » و« الرأس الأخضر » وجزيرة جورى Goreé ، وكانت النتيجة وصول كميات لا بأس بها من ذهب غرب أفريقيا الى فرنسا ، ومع هذا لم تمض فرنسا فى

(٨٢) د. ابراهيم طرخان : « البرتغاليون من غرب أفريقيا » مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد الخامس والعشرون ، ج ١ مايو ١٩٦٣ ، ص ١٦ .

(٨٣) المرجع السابق ، ص ١٦ . Bovill : op. cit., p. 91.

(٨٤) Ibid : op. cit., pp. 89-91.

(٨٥) د. ابراهيم طرخان : المرجع السابق نفسه ، ص ١٩ .

جهودها هذه بسبب انشغالها بحرب المائة عام ضد إنجلترا (٨٦) . وسواء مسح هذا الرأي أو لم يصح ، فالمهم لدينا أن نذكر أنه نتج عن كثرة المعاهدات التجارية ، التي ارتبطت بها بلاد المغرب مع المدن التجارية الأوربية خلال القرن الرابع عشر ، ومحاولات الغرب الأوربي الوصول الى ذلك الذهب أن قلت معدلات وصول مقادير الذهب الى مصر بشكل ملحوظ ، كما أن زيادة التبادل التجارى بين المدن التجارية وبلاد المغرب العربى كان عاملا هاما من العوامل التي ساعدت على قلة ما يرد الى مصر من ذهب هذه البلاد ، لأن المدن التجارية الأوربية أصبحت فى إمكانها الحصول على العاج وريش النعام من المناطق الشمالية الساحلية من بلاد المغرب بطريقتة أكثر سهولة وبسعر أرخص مما كانت تحصل به عليها من مصر ، فضلا عن أنه أتيح لهذه المدن التجارية أن تزود بلاد المغرب بكثير من السلع الأوربية فى سبيل الاستحواذ على الذهب (٨٧) . كخطوة من قبل الغرب الأوربي للسيطرة على هذا الذهب ، والتي ستتحقق خطواتها الفعالة فى القرن الخامس عشر على أيدي البرتغاليين ، وهذا ما سوف نتحدث عنه بعد قليل .

أما عن المؤشرات الدالة على عدم ورود الذهب منذ أواخر القرن الثامن الهجرى الرابع عشر للمبلاد فهي كثيرة فى المصادر العربية المعاصرة ، ولذا سنشير الى بعضها على سبيل المثال لا الحصر ، لكن يهمنى فى هذا المقام أن نذكر أن مصر كان لديها المخزون الكافى من الذهب ، وبذلك لم تظهر بوادر الأزمة بشدة الا مع بداية القرن الخامس عشر الميلادى ، والدليل على ذلك ما يذكره المقرئى عند وفاة السلطان الظاهر برقوق سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م من أنه ترك من الذهب مليون وأربعمائة ألف دينار (٨٨) .

فمن المؤشرات الدالة على بداية عدم ورود الذهب الى مصر منذ أواخر القرن الثامن الهجرى — الرابع عشر للميلاد ما يذكره ابن حجر من أن الدينار الذهب فى سنة ٧٨٧ هـ / ١٣٨٥ م فى بداية عهد السلطان برقوق كان يساوى ٢٠ درهما ، ثم فى سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣ م وصل سعره الى ٢٥ درهما ؛ ثم فى

(86) Church : west Africa, A study of the Environment, London 1961, p. 24., Bovill : op. cit., p. 117.

(87) Bovill : op. cit., p. 246.

(٨٨) السلوك ، ج ٣ ، قسم ٢ ، ص ٩٣٨ .

سنة ٧٩٧ هـ/١٣٩٤ م وصل سعره الى ٢٧ درهما ، وفى آخر سنة من القرن وصل سعره ما بين ٣١ و ٣٣ درهما (٨٩) . وليس هناك تفسير لسبب هذا الارتفاع الكبير مع وجود الفضة سوى انعدام وصول الذهب الى مصر (٩٠) . وهذا ما يظهر بشكل واضح منذ بداية القرن التاسع الهجرى الخامس عشر الميلادى ، حيث تشير المصادر المعاصرة الى أنه فى سنة ٨١٣ هـ/١٤١٠ م وصل سعر الدينار الى مائتين وعشرين درهما (٩١) . فضلا عما يشير اليه ابن حجر فى حوادث سنة ٨٠٣ هـ/١٤٠٠ م أيام الناصر فرج بن برقوق من أن الفضة كانت قد أصبحت هى قاعدة المعاملات المالية فى مصر (٩٢) .

ويحدثنا ابن الصيرفى — وهو الخبير بالشئون المالية — من أنه فى سنة ٨١٤ هـ/١٤١١ م أمر السلطان الناصر فرج بن برقوق بعض كبار أمرائه أن يتوجهوا الى مختلف جهات الديار المصرية لجمع الذهب والفضة من الناس واعطائهم بدلها الفلوس النحاس ، وزود كل أمير منهم بجماعة من المماليك الظاهرية برقوق ، هذا فى الوقت الذى وصل فيه سعر الدينار الذهب الى مائتين وخمسة وعشرين درهما بما يؤكد لنا انقطاع ورود الذهب عن مصر منذ ذلك الحين (٩٣) .

ومن المؤشرات الدالة على اضطراب وصول الذهب ثم انقطاعه ما يتعلق منها بأحوال بلاد المغرب العربى ، والنرى تتضح من الحروب التى نشبت بين هذه البلاد بعضها وبعض ، والنرى تفيض بها المصادر المعاصرة وبخاصة الفترة من سنة ٧٨٨ هـ/١٣٨٥ م الى سنة ٨٢٧ هـ/١٤٢٣ م ، وما كان لها من آثار مدمرة على اقتصاديات بلاد المغرب ، فضلا عن أنها كانت من

(٨٩) أنباء الغمر ، ج ١ ، ص ٣٠٢ ، ج ٢ ، ص ٣٧ .

(٩٠) نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ١٤٥ ، ابن الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٣٨٦—٤٠٦ .

(٩١) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٦٤ ، ابن حجر : أنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٦١—٤٦٣ .

(٩٢) نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ١٤٥ ، ٢٣٣ — ٢٣٥ ، ٣٩٥ ، ابن الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ١٥٨ — ٢٩٢ .

(٩٣) نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٨٩ — ٢٩١ .

العوامل الهامة التى منعت وصول ذهب « بلاد السودان » الى مصر (٩٤) .
يضاف الى ذلك حالة عدم الاستقرار التى شهدتها بعض بلدان المغرب بسبب
الصراع حول تولى العرش ، وتدخل الوزراء فى عزل وتولية السلاطين مثلما
حدث فى دولة بنى مرين سنة ٨٢٤ هـ حسبما يروى المقرئى ، مما أثر بشكل
ما فى طرق القوافل التجارية ، فضلا عن عوامل الطبيعة وأثرها على الطرق
التجارية ، حيث انعدمت المياه ، وضمت الآبار ، بحيث غدت هذه الطرق
شبه مهجورة (٩٥) . يضاف الى هذا أن حالة الاضطراب هذه لا شك أنها
ساعدت أبناء المدن التجارية القريبة — لما أسدوه من خدمات حربية
واقتصادية سبقت الإشارة إليها — من الاتصال بقلب القارة الافريقية ، حيث
نسمع عن أحد تجار « جنوة » الأثرياء فى النصف الأول من القرن الخامس
عشر ، ويدعى أنطونيو مالفانت Antonio Malfante ، والذى استطاع أن
يتوغل فى الصحراء الكبرى ويصل الى مدينة « توات » ، ويرسل منها رسالة
يذكر فيها بعض المعلومات الجغرافية الهامة عن المناطق الداخلية من القارة ،
كذلك يأتى ذكر أحد رجال الأعمال من « فلورنسة » ويدعى بند دوى
Bendetto Dei الذى استغل امتياز المتاجرة مع المناطق الداخلية فى
أفريقية الذى منحه حكام تونس لفلورنسة ، واستطاع بذلك أن يصل الى
مدينة « تنبكتو » أو « تبكتو » عاصمة صنفى ، والتى كانت من أهم مراكز
القوافل التجارية المتجهة الى سواحل أفريقيا الشمالية ، وقام بعمليات
تجارية هناك حيث تمكن من مقابضة ما معه من سلع أوربية بالذهب (٩٦) .

ولعله كان من بين العوامل التى ساعدت على قلة ورود الذهب منذ
الترن الخامس عشر الميلادى ، ما يلاحظه الباحث من أنه فى الوقت الذى
أخذت فيه أسعار السلع المصرية ترتفع بسبب ارتفاع أسعار الذهب ، أن
المدن التجارية الأوربية رفعت أسعار مبيعاتها الى مصر ، بحيث وصّر سعر

(٩٤) عن ذلك راجع : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٦١—٥٢١ ،
ابن الصبرمى : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

(٩٥) السلوك ، ج ٤ قسم ٢ ، ص ٥٩٦—٥٩٧ ،
Bovill : op. cit., p. 247.

(٩٦) د. عبد الرحمن زكى : تاريخ الدول الإسلامية السودانية ، ص
ibid : op. cit., pp. 116-117. ٢٣٣

مبيعاتها هذه حسبما تشير المصادر المعاصرة بذلك — الى أربعة أمثال أسعارها في أواخر القرن الرابع عشر ، وهذه الزيادة أدت الى زيادة معدلات التضخم في مصر من جهة ، فضلا عن انها أفقدت مصر ما كان لها من سيادة اقتصادية ، بحيث غدت المنتجات المصرية عاجزة عن المنافسة مع السلع الأوروبية التي تم عرضها في أسواق بلاد المغرب وبلاد السودان الغربي ، وبما يحقق للغرب الأوربي الاستحواذ على أكبر قدر من ذهب هذه البلاد (٩٧) .

خصوصا اذا وضعنا في اعتبارنا أن تجارة مصر مع بلدان الشرق الأدنى أي « تجارة الشرق » والتي كانت حكرا على مصر كانت قد تعرضت لهزات عنيفة بسبب غزوات تيمورلنك لآسيا بوجه عام وبلاد الهند بوجه خاص ، فلقد استطاع تيمورلنك أن يستولى على بلاد الهند سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م ، وأنزل بها وبأهلها ضربة لم يكن من السهل عليها أن تفيق منها الا بعد فترة زمنية قد تكون كبيرة ، حيث قتل من أهلها اعدادا كبيرة ، كما أخذ منهم الكثير وبعاهم في أسواق خراسان بأبخس الأثمان ، فضلا عما أحدثه في بلادهم من قتل وتخريب وتشريد ودمار ، مما كان له أكبر الأثر على تجارة الهند مع مصر في ذلك الوقت (٩٨) .

ومن المؤثرات ذات الدلالة على انهدام الذهب منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي ، أن المصادر العربية المعاصرة قد أفاضت كثيرا في حديثها عن ذهب بلاد التكرور الذي كان يتدفق على مصر منذ بداية عصر سلاطين المماليك بوجه عام وفي القرن الرابع عشر بوجه خاص ، فقد سبق أن أشرنا الى مواكب الحج المختلفة وكميات الذهب التي تحملها ، كما أشرنا الى شراء التجار المصريين أكبر كتلة للذهب من خزانة سلطان مالى في الربع الأخير من القرن الرابع عشر ، الا أن هذه المصادر نفسها تسكت تماما عن الاتيان بمثل تلك الاشارات (٩٩) . بل تكاد تكون اشارة المقریزی سنة ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م هي آخر اشارة صريحة عن وصول الذهب من بلاد التكرور ، والتي يقول فيها أنه في شوال من هذه السنة « قدم ركب التكرور للحج ، ومعهم

(٩٧) المقریزی : السلوك ، ج ٣ ، قسم ٣ ، ص ١٠٩٨-١١٠١ .

(٩٨) المصدر السابق ، ج ٣ ، قسم ٢ ، ص ٩٣٤ .

(٩٩) ابن خلدون : تاريخ ، ج ٦ ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، القلتشندی :

صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٢٩٧ .

الف وسبعمائة رأس من العبيد والاماء ، وشيء كثير من التبر . . » (١٠٠) كذلك ذكرت بعض هذه المصادر المعاصرة وجود وكلاء لبعض التجار المصريين فى بلاد التكرور فى القرن الرابع عشر للميلاد ، ولكنها لم تذكر أى شيء عنهم فى القرن الخامس عشر ، وهذا فى حد ذاته دليل على مدى تضاعف التبادل التجارى وقلة ورود الذهب أو انعدام ورود (١٠١) . أو بعبارة أخرى يمكننا القول أن التبادل التجارى مع بلاد التكرور أصبح قاصرا على ما يأتى به أبناء هذه البلاد معهم أثناء مواسم الحج من رقيق وبعض الثياب بالاضافة الى بعض الخيول (١٠٢) . وهنا قد يثار سؤال وهو كيف ان مصر كانت تصدر الثياب والخيول وغيرها الى هذه البلاد ، ثم أصبحت تستوردها منها ؟ وللدرد على ذلك نقول أن التجار الأوربيين حملوا الى هذه البلاد من السلع الأوربية الأقمشة والخيول والثياب فى مقابل الحصول على الذهب ، والدليل على هذا أن « الحسن بن الوزان » فى حديثه عن مالى يذكر أنه وجد بها الملابس القادمة من أوربا ، وأن الخيول التى كانت تباع فى أوربا الواحد بعشر دوكات ، كان يتم اعادة بيعها هناك بمبلغ أربعين أو خمسين دوكات (١٠٣) .

وأخيرا كانت المحاولات ذات الآثار بعيدة المدى فى عهد ملك البرتغال هنرى الملاح « ١٣٨٥ — ١٤٣٣ م » ، والذي كان يهدف الى تعقب المسلمين فى شمالى افريقية ونقل الحروب الصليبية الى بلادهم ، والذي استطاع ان يستولى على مدينة « سبتة » عام ٨١٨ هـ / ١٤١٥ م ، ثم « طنجة » و« تطوان » على امل الوصول الى ذهب « بلاد السودان » ، وتحويل تجارة الذهب عن طريق القوافل الى الطريق البحرى ، والى موانئ المحيط الاطلسى بدلا من موانئ البحر المتوسط ، هذا الى جانب انتزاع تجارة الرقيق من أيدي التجار المسلمين وتحويلها الى الغرب الأوربى ، وايجاد عناصر مسيحية كحلفاء

(١٠٠) السلوك : ج ٤ ، قسم ١ فى حوادث سنة ٨١٩ هـ .

(١٠١) ابن خلدون : المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ، ص ١٣٢ ، ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج ٥ ، ص ٢٦ ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(١٠٢) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٨٧٢ — ٨٧٦ .

(103) Bovill : op. cit., pp. 128-130.

لهم فى غرب السودان للانضمام لهم فى حروبهم ضد المسلمين (١٠٤) . وفى الفترة من سنة ١٤١٨ م وهى التى شهدت أول حملة بحرية لاستكشاف الساحل الغربى لأفريقيا ، وحتى سنة ١٤٤١ م توالى الحملات ، وكانت أول شحنة من ذهب السودان الغربى يتم للبرتغاليين الحصول عليها عام ١٤٤٢ م ، حيث قبضوا عند نهر السنغال على أعداد كبيرة من الطوارق الذين يستبدلون سلعهم بذهب السودان ، وكذلك على كثير من الزنوج الذين جاءوا بذهبهم للتبادل (١٠٥) . وفى عام ١٤٤٥ م وصلوا فعلا الى مناجم الذهب فى « بامبوك » فى أرض ونقارة التى يقول عنها الادريس أنها بلاد النبر شرقى غانة (١٠٦) . وبذلك تمت لهم السيطرة على معظم تجارة الذهب التى كانت تحملها القوافل الى سواحل شمال أفريقية بوجه عام ومصر بوجه خاص ، وبحلول عام ١٤٤٥ م كان قد تحقق للبرتغاليين التوغل نحو الداخل والسيطرة تماما على تجارة القوافل البرية (١٠٧) . كما أنهم فى الفترة من سنة ١٤٦٩ م الى ١٤٧٥ م توغلوا داخل بلاد السودان الغربى حتى وصلوا الى نهر الفوتا ، وهناك عثروا على كميات كبيرة من الذهب ، وهذه المنطقة هى التى أطلقوا عليها اسم « مينا » Mine أو « المنجم » Misa ، وهى التى تعرف الآن بساحل الذهب ، وهى من أهم المناطق المنتجة للذهب والذى كان يتم نقله عبر الصحراء الى مراكز القوافل ، ومنها يتجه الى مصر وغيرها من بلاد الشمال الأفريقى (١٠٨) .

كما استغل البرتغاليون حاجة السكان الى بعض السلع الأوربية فى مقابل الحصول على الذهب ، الذى كان أهم سلعة فضلها البرتغاليون على تجارة العبيد والتى لم تلق رواجاً كبيراً فى أوروبا ، وكذلك العاج والفلفل الذى

(١٠٤) د. ابراهيم طرخان : البرتغاليون فى غرب أفريقيا ، ص ٢٠ — ٢٤ .

Fage : An Introduction to the Hist. of west Africa. Camb. 1955, pp. 44 - 55.

(105) Bovill : op. cit., p. 117.

(١٠٦) الادريسى : نزهة المشتاق ، ص ١٣—١٤ .

(107) Bovill : op. cit., pp. 191-202; Davidson : op. cit., p. 84.

(108) Fage . An Introduction, p. 47.

لم يكن ليضارع فلفل الشرق ، فضلا عن حاجاتهم للذهب للسيطرة على تجارة الشرق في حروبهم التي خاضوها ضد المسلمين لذلك نلاحظ أنه في السنوات الأولى من القرن السادس عشر للميلاد أن أبناء البرتغال الذين أقاموا في المحطات التجارية في هذه البلاد كانوا يرسلون مقادير هائلة من الذهب كل سنة ، والذي حصلوا عليه في مقابل صادراتهم الى بلاد السودان الغربي من الأقمشة والأدوات المعدنية ، والخرز والودع والأصداف ، والحلى ، لكن يلاحظ أن أهالي البلاد الذين رحبوا بالبرتغاليين من أجل التجارة والتي عادت عليهم بأرباح كبيرة ، قد أصروا على أن تكون علاقات تجار البرتغال مع المناطق الداخلية في الذهب بوجه خاص يجب أن تتم عن طريقهم هم (١٠٩) .

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن محاولات المدن التجارية الأوربية والتي تمت أواخر القرن الرابع عشر الميلادي ان كانت قد أدت الى تقليل كميات الذهب الواردة الى مصر ، فان حركة الكشوف التي قام بها البرتغاليون في النصف الأول من القرن الخامس عشر نتج عنها انقطاع ورود ذلك الذهب عن مصر ، وبالتالي غير مساره الى الغرب الأوربي عن طريق المحيط الأطلسي ، مما كان له أوخم العواقب على أحوال مصر الاقتصادية في عصر سلاطين المماليك الجراكسة . والتي تجلت آثارها في كثير من نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ذلك العصر لتضيف عاملا هاما من أهم العوامل التي ساعدت على التدهور الاقتصادي الذي أخذت تعاني منه البلاد حتى آل الأمر الى زوال دولة سلاطين المماليك بمصر والشام والحجاز على أيدي الأتراك العثمانيين في بداية العقد الثاني من القرن السادس عشر للميلاد .

٦ — آثار انقطاع ورود الذهب في أحوال مصر :

ترتب على انقطاع ورود الذهب الى مصر أزمة اقتصادية حادة كانت لها آثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، والتي ظهرت واضحة منذ النصف الأول من القرن التاسع الهجري الخامس عشر للميلاد ، وكان أبرزها ما حدث من تغير في كثير من عادات الناس في تلك الفترة والتي سوف نذكر

بعضها على سبيل المثال لا الحصر . فالمقريزى — وهو شاهد عيان — يذكر أن الناس « على اختلاف طبقاتهم قد غلب عليهم الفقر ، واستولى عليهم الشح والطمع ، فلا تكاد تجد الا شاكيا مهتما لدنياه .. » (١١٠) وفى موضع آخر يقول « والناس قد غلب عليهم فى عامة أرض مصر القلة والناقة ، وعدم المبالاة بأمور الدين ، والشغل بطلب المعيشة لقلة المكاسب » (١١١) كذلك نراه يقول « كثرت الشكاية فى الناس جميعهم من وقوف الحال .. فكان هذا — أعنى الشكاية — مما تجدد ، ولم يكن يعرف ، بل أدركنا الناس ، وإذا شكيا أحد من الناس حاله ، عد عليه ذلك ، فصرنا وما من صفر ولا كبير الا وهو يشكو ، وتزايد أمرهم فى ذلك .. » (١١٢) ، كما أدت الأزمة النقدية وسوء الأحوال الاقتصادية الى حالة من الخوف والقلق عاشها الناس جميعا فى مصر ، يستوى فى ذلك عامة الناس وكبار الأمراء ، فلم يعد الشخص يأمن على غده أو مستقبله ، وكان هذا ما حدا بكثير من كبار رجال الدولة الى وقف ممتلكاتهم على بعض المؤسسات الخيرية والاجتماعية لضمان عدم مصادرتها من جهة ، وضمان الحصول على دخل ثابت من ريعها من جهة ثانية (١١٣) .

ومن العادات الطريفة والتي كانت شائعة حتى أواخر القرن النامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى ما يرويه لنا الرحالة سيجولى عند زيارته لمصر ، من أنه التقى بالقاهرة مع أحد تجار الفرنج من مدينة كانديا Candia والمقيم بالقاهرة ، والذي أخبره شيئا عجيبا حقا ، وهو أن أهل القاهرة رجالا ونساء كانوا ينفقون فى اليوم الواحد فى شراء الأعشاب العطرية والورود التى يضعونها على صدورهم ، وفى شراء المسك وماء الورد وبعض أنواع الزينة التى يستخدمونها مدة يوم واحد ما قيمته ثلاثمائة بيزنت ذهباً (١١٤) . وهذا ما لم يذكره أحد من الرحالة مطلقاً فى القرن الخامس عشر ، بما يؤكد لنا تخطى الناس عن مثل هذه العادة ، بدليل قول المقريزى أنه حتى

(١١٠) السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٦٧٨ .

(١١١) نفس المصدر ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٦٤ .

(١١٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، قسم ٢ ، ص ٤٥٧ .

(١١٣) د. عبد اللطيف ابراهيم : وثيقة وقف الأمير آخور كبير قراغجا الحسنى ، ص ٢٣٨ .

(114) Avisit to the Holy places. p. 167.

وأواخر القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر للميلاد لم يكن هناك فى مصر والقاهرة امرأة وان سفلت الا ولها قلادة من عنبر ، وهى التى عرفت فى تلك الفترة باسم « العنبرية » ، الا أن ذلك بطل فى النصف الأول من القرن التاسع الهجرى — الخامس عشر للميلاد(١١٥) .

ومن عادات أهل القاهرة — بوجه خاص — ما ارتبط بالاحتفال ببعض المواسم والأعياد ، مثل الاحتفال بشهر رمضان والعيد عند المسلمين والميلاد والغطاس لدى المسيحيين . والتى كانت لها أسواق تزدهر فى مثل تلك المناسبات ، من أهمها « سوق الشماعين » والذى كان يلقى رواجاً ليس له نظير فيما يتخذ فيه من أنواع الاضاءة التى تمثلت فى « الشموع الموكبية » و « الفانوسية » و « الطوائف » ومن « الشمع الذى يحمل على عجل ويبلغ وزن الواحدة منها القنطار وما فوقه كل ذلك برسم ركوب الصبيان لصلاة النراويح » الا أن هذه المظاهر قد تلاشت لفقر الناس وعجزهم(١١٦) . منذ القرن الخامس عشر للميلاد .

ونؤكد لنا كثير من المصادر العربية وكتب الرحالة الذين زاروا مصر فى القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى التغير الذى طرأ على كثير من عادات الناس فى شتى نواحي حياتهم ، سواء ما كان يتعلق منها « بشوار العرائس » او فى « زينة النساء » ، وملابسهن ، وخير ما يعبر عن هذا التغير قول المقرئى « فاضطر حال نساء أهل مصر الى ترك ما أدرکنا فيه النساء من لبس الذهب والفضة والجواهر ولبس الحرير ... »(١١٧) .

كذلك كان سكان القاهرة بوجه خاص لهم ولع شديد بتربية كثير من أنواع الطيور ، مثل طائر الهزاز والشحرور والقمارى والبيضاء والسمان وغيرها ، وتنافس كثير من الناس على اقتنائها حتى كان يطلق عليهم « غواة طيور المسومع » وبلغ بهم الترف أن يتناقوا فى اقتناصها وتغالوا فى ائمانها ، حيث نسمع « أنه بيع طائر من السمان بألف درهم فضة عنها يومئذ

(١١٥) الخطط ، ج ٢ ، ص ١٠٢ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٥٢٨ .

(١١٦) الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٦ .

(١١٧) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٤ ، ٢٦٦—٢٦٨ ،

Adler : Jewish travellers p. 168.

نحو الخمسين ديناراً من الذهب كل ذلك لأعجابهم بصوته « إلا أن ذلك قد بطل ضمن ما بطل من كثير من عادات الناس بسبب تلك الأزمة النقدية التي واجهتها مصر في تلك الفترة (١١٨) .

هذه كانت بعض الأمثلة لما حدث من تغيرات اجتماعية في جانب واحد ، إلا وهو عادات الناس أردنا بها التدليل على آثار الأزمة النقدية ، وكتاب الخطط للمقريزى حافل بالعديد والعديد من تلك التغيرات التي طرأت على أحوال الناس ، وكذلك نزعة النفوس للصيرفي وبدائع الزهور لابن إياس وغيرها من المصادر المعاصرة لهذه الفترة التي شذت بداية تلك الأزمة وما نجم عنها من آثار مختلفة .

وظهرت آثار هذه الأزمة النقدية في سياسة كثير من سلاطين المماليك الجراكسة في محاولاتهم الحصول على المال بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة ، ووضح أن الهدف من هذا كان تعويض العجز الناجم عن عدم تدفق « ذهب السودان » ، مثال ذلك ما يرويه ابن حجر سنة ٨١٣ هـ / ١٤١٠م من أن السلطان الناصر فرج بن برقوق أصدر مرسوماً « بقبض ترك الموتى جميعها من ذوى الأموال مطلقاً : سواء من كان له وارث أو من لم يكن » ، فعظمت المصيبة وكثرت الشناعة . . وشاع بين الناس أن الناصر أمر بتغيير حكم الله « (١١٩) . كما يشير المقريزى إلى الفوضى السياسية التي تجلست في « ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة كالوزارة والقضاء ونباية الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل » (١٢٠) وهو ما عرف في العصر المملوكى بالبذل والبرطلة وتم إنشاء ديوان خاص أطلق عليه « ديوان البذل والبرطلة » وشاع ذلك في مختلف البلدان التي خضعت لحكم المماليك ، وصار كل من له حاجة يأتى إلى صاحب هذا الديوان المذكور ويبذل له الأموال في سبيل الحصول على ما يروقه من الوظائف ، وكثيراً ما كان السلطان نفسه هو الذى يحصل تلك

(١١٨) الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٦ وما بعدها .

(١١٩) انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(١٢٠) اغاثة الأمة ، ص ٤٣ .

الأموال بنفسه (١٢١) وبذلك انتشرت الرشوة التي كان يستأديها السلطان بنفسه من ولاية الأعمال ، واقتدى به الولاة في ذلك حتى صار ذلك عرفا غير منكر ألبته (١٢٢) ، كذلك شاعت في تلك الفترة المصادرات على مباشرى الدولة بأسرهم ، وأصبحت هناك مقررات تفرض على الوظائف يدفعها كل من يتولى وظيفة من الوظائف (١٢٣) .

وفيما يتعلق بولاة الأمور من غير السلاطين فخير ما يعبر عن فساد تصرفات هؤلاء تلك العبارة الموجزة التي أوردها المقرئ في حديثه عن سنة ٨٣١ هـ أيام السلطان الأشرف برسباي يقول فيها : « غاية مقاصدهم أنها هي أخذ المال على كل وجه أمكن أخذه ، فلها اختلت الأحوال ، وضاعت المصالح » (١٢٤) .

أما عن الآثار الاقتصادية لازمة النقد هـ التي أحدثها عدم ورود الذهب ، فإنها تمثلت في كثير من النواحي ، نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر . فمن المعروف أن المعاملة طوال عصر سلاطين المماليك البحرية « العصر المملوكي الأول أو دولة المماليك الأولى » كانت بالدنانير الذهبية والدراهم الفضية ، إلا أنها منذ أيام السلطان برقوق أخذت في النقصان ، حتى كانت أيام الناصر فرج بن برقوق وبالتحديد منذ عام ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م فأبطلت المعاملة نهائيا بالدراهم والدنانير ، وأصبحت الفلوس هي العملة الوحيدة (١٢٥) . وتجدر الإشارة إلى أن الفلوس النحاس كانت معروفة في مصر منذ عهد السلطان الكامل الأيوبي ، إلا أنها أصلا كانت عملة مساعدة ، وكان لا يشتري بها شيء من الأمور الجليلة ، ومنذ هذا التاريخ راجت الفلوس

(١٢١) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١١ ، ص ٢٩٢ ، ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج ١ ، ص ٤١٧ .

(١٢٢) المقرئ : السلوك ، ج ٣ ، قسم ٢ ، ص ٦١٨ .

(١٢٣) المصدر السابق ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٥٩٥ ، حوادث سنة ٨٢٤ هـ .

(١٢٤) السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٨٨ .

(١٢٥) المقرئ : السلوك ، ج ٤ ، قسم ١ ، ص ٢٣٦ ، ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٥٢ ، د. حامد زيان : الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر عصر سلاطين المماليك ، ص ٦٦ .

رواجا كبيرا حتى نسبت اليها سائر المبيعات وصار يقال : كل دينار بكذا وكذا من الفلوس ، أى أن الفلوس صارت هى القاعدة النقدية التى اتخذت أساسا لنظام التعامل النقدي فى مصر الجركسية من الوجهة الفعلية ، لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعدما فلم يوجد كما يقول المقريزى (١٢٦) . وظل سعر الذهب فى ارتفاع مستمر ، كما استمرت الأحوال الاقتصادية خاصة المالية منها فى تدهور ملحوظ منذ سنة ٨٠٦ هـ/ ١٤٠٣ م ، وهى السنة التى يقول عنها المقريزى أنها « هى أولى سنَى الحوادث والمحن التى خربت فيها ديار مصر . . . » وذلك نتيجة لفساد العملة وارتفاع سعر الذهب ارتفاعا كبيرا ، وما نجم عن ذلك من ارتفاع سائر أسعار المبيعات والأجور ، وبالتالي أصبح من الصعب خفض الأسعار أو على حد قول المقريزى أصبح « لا يرجى الرخاء » (١٢٧) . وبشير ابن تغرى بردى الى أن موجة التضخم هذه ظلت آخذة فى الازدياد ، فبعد مرور نصف قرن أى فى سنة ٨٥٧ هـ/ ١٤٥٣ م يذكر أن الغلاء وصل الى درجة مفرطة لم تشهد البلاد مثيلا لها من قبل (١٢٨) .

ولم يقتصر الأمر على حلول الفلوس محل الذهب والفضة كتأعدة لنظام الأسعار ، وما نجم عن ذلك من ارتفاع فى الاسعار ، بل تعدى الأمر ذلك الى محاولة تزييف هذه الفلوس والذى اتخذ مظهرين أساسيين هما انقاص وزنها ، وخلط الفلوس النحاسية بمعادن أخرى أقل قيمة ، خاصة حين أصبح التعامل بالفلوس على أساس الوزن وليس العدد . من ذلك ما تشير اليه بعض المصادر من أنه منذ عام ٨٢٦ هـ/ ١٤٢٢ م أصبحت هذه الفلوس تسك وقد خلط فيها قطع من الحديد وقطع من النحاس وقطع من الرصاص بل أكثر من هذا أن كثيرا من الصيارفة أخذوا يحولون الفلوس النحاس الخالصة الى أوانى نحاسية وغيرها ويبيعونها داخل مصر وخارجها طلبا للربح الوافر فيها (١٢٩) . وقد كان لعمليات التزييف هذه أسوأ الأثر على حركة

(١٢٦) الخطط ، ج ٢ ، ص ١٤١ ، أغاثة الأمة ، ص ٦٦ — ٧٢ ، د. عبد اللطيف إبراهيم : نفس المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(١٢٧) السلوك ، ج ٣ ، قسم ٣ ، ص ١١٢٧ ، ج ٤ ، قسم ١ ، ص ٢٧—٢٩ ، د. حامد زيان : نفسه ، ص ٧١ .

(١٢٨) النجوم ، ج ١٥ ، ص ٥٤٧ .

(١٢٩) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، قسم ٣ ، ص ٦٢٩—٦٣٠ .

الأسواق ، اذ كان الناس يمتنعون عن التعامل بها ، ومن ثم تصاب الحركة التجارية الداخلية بالكساد ، كما ترتفع الأسعار فى موجة تضخم جنونية تصل الى حد أن تغلق الحوانيت وتتعطل الأسواق (١٢٠) هذا الى جانب حرص كثير من السلاطين على سك عملات جديدة بأسعار جديدة لمواجهة التضيف ، الا أن الكثيرين منهم وضعوا فى اعتبارهم تحقيق المكاسب من سك النقود الجديدة بأسعار تفوق قيمتها الشرائية ، وكل هذا كان يؤدى بالضرورة الى ازدياد منحنى التدهور بمرور الزمن (١٢١) .

وتجدر الاشارة أيضا الى أنه نتج عن الأزمة النقدية التى أحدثها نقص ورود الذهب ، بالإضافة الى عوامل الطبيعة من كثرة الأوبئة والطواعين ونقص مياه الفيضان أثرها الواضح فى تواضع انتاج البلاد من المصنوعات التى اشتهرت بها الى أدنى حدوده ، ولم تكن نتيجة ذلك قاصرة على المزيد من استنزاف رصيد البلاد من الذهب ، بل والمزيد من نقص الصادرات ، وما ترتب على ذلك من زيادة الاعتماد على الواردات من الغرب الأوروبى (١٢٢) . وهذا ما يمكن التعبير عنه بأنه حدث انقلاب فى الأوضاع الاقتصادية التى كانت سائدة فى مصر طوال العصر المملوكى الأول ، فبعد أن كان التجار الأوروبيون يحملون السلع الشرقية الى أوربا فى مقابل الذهب ، أصبحوا يصرفون السلع المصنوعة فى بلادهم فى مصر على نطاق كبير (١٢٣) . وهذا يفسر لنا السر من تعجب وتسائل سلاطين المماليك — فى القرن الخامس عشر الميلادى — بل ودهشتهم من قلة ما أصبح يجلبه التجار الأوربيون معهم من الذهب الى مصر ، والذى لجأ السلاطين المماليك الى علاجه عن طريق فرض قدر معين من التوابل السلطانية « توابل الذخيرة الشريفة » على هؤلاء التجار ، يشترونه بالذهب بالإضافة الى ما جرت به العادة من تقديم السبائك الذهبية الى دار السكة السلطانية (١٢٤) .

-
- (١٢٠) د. قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر ، ص ٧٠—٧١ .
 (١٢١) المرجع السابق ، ص ٧١ .
 (١٢٢) ابن الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ ، د. قاسم عبده قاسم : نفسه ، ص ١٤٧ — ١٥٠ .
 (١٢٣) د. توفيق اسكندر : بحوث فى التاريخ الاقتصادى ، ص من المقدمة .
 (١٢٤) د. صبحى لبيب : نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية ، ص ٤٤ .

كما نلاحظ أيضا أنه نتيجة لقلّة الذهب فى مصر فتّد كثر التعامل بالأجل أى على أقساط بشكل لم يسبق له مثيل ، ولم يكن ذلك قاصرا على السلع المحلية ، بل شمل السلع الواردة من بلاد العراق والشام الى مصر ، حيث يسلم التجار الواردون ما معهم من سلع الى السماسرة الذين يقومون بدورهم ببيعها على التجار على أن يجبوا ثمنها فى مدة أشهر معلومة ، وهذا التغير الذى حدث فى نظام البيع والشراء لم يكن شائعا من قبل بمثل هذه الدرجة ، والذى أدى بدوره الى الزيادة فى الأسعار (١٣٥) .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل ان نقص الذهب هذا كان السبب المباشر وراء شيوع نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية وهو ما لم يكن معروفا من قبل ، فالباحث فى المعاهدات التى تم عقدها بين سلاطين المماليك والمدن التجارية الأوربية حتى القرن الرابع عشر الميلادى سوف يدرك أن التبادل التجارى كان قائما على المعادن النفيسة وبخاصة الذهب ، حتى اذا جاء القرن الخامس عشر للميلاد يجد فى معاهدات البندقية سنة ١٤١٥ م وفلورنسة ١٤٨٩ م بندا او بنودا خاصة بنظام المقايضة لم تكن موجودة فى المعاهدات الأولى التى نصت على تنظيم استيراد الذهب وضربه . أما السلع التى استخدمت فى المقايضة وقامت مقام العملة فهى التوابل فى ناحية ، والفواكه الجافة والمعادن غير النفيسة وكذلك زيت الزيتون والعسل والصابون والبندق واللوز ، بالإضافة الى بعض السلع الأخرى ، مثل الأقمشة والمصنوعات الزجاجية والمرايا (١٣٦) .

كما ترتب على انعدام الذهب أن أصبح الاعتماد على العملات الأجنبية — لثبات وزنها وعيارها — هو أساس التعامل فى الحياة اليومية فى مصر منذ القرن التاسع الهجرى الخامس عشر الميلادى ، حيث نسمع عن العملات « القرمانية » و « اللكنية » و « التكرورية » و « الامرنية » وليس أدل على ذلك مما يرويه بعض المؤرخين المعاصرين من أن السلطان المؤيد شيخ فى

(١٣٥) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٥٩٥ ، فى حوادث سنة ٨٢٤ هـ .

(١٣٦) د. صبحى لبیب : نظام المقايضة ، ص ٣٨ — ٤٤ ، د. توفيق اسكندر : نفسه ، ص ٨٠ ، Amari : I Diplomi Arabi.

سنة ٨١٨ هـ/١٤١٥ م عندما أعد حملة حربية للخروج الى بلاد الشام لمحاربة الخارجين على الدولة ، أعطى كل واحد من الممالك السلطانية « تسعة وثلاثين أرفنتى » ، كما أنه فى سنة ٨٢٤ هـ/١٤٢١ م قام بتعيين محتسب للقااهرة ومصر ورتب له فى كل يوم على الجوالى « أفلورين » (١٣٧) . وبذلك سيطرت هذه العملات الأجنبية على حركة التعامل فى الأسواق المحلية ، وكان من نتيجة ذلك أن زادت قيمتها بحيث وصل سعر « الافرنتى » فى سنة ٨٢١ هـ/١٤١٨ م أيام المؤيد شيخ الى ١ ½ دينار من الذهب المصرى ، أى ما يعادل ٢٧.٠٦ درهما (١٣٨) . كذلك سيطرت هذه العملات على حركة التعامل فى تجارة مصر الخارجية ، فيروى لنا ابن الصيرفى أنه فى سنة ٨١٦ هـ/١٤١٣ م ، فى أواخر عهد السلطان برقوق ارتفعت أسعار الأقمشة المصرية الصنع بنسبة تراوحت بين ١٠٠ ٪ و ٢٥٠ ٪ ، بينها ارتفع سعر الأقمشة التى كان يتم استيرادها عن طريق المدن التجارية الأوربية بنسبة تراوحت ما بين ٢٥٠ ٪ و ٣٠٠ ٪ ، وبذلك كان ميزان المدوعات فى صالح هذه المدن وليس فى صالح مصر ، وقد كان لهذه السياسة أثرها الواضح فى ازدياد عجز المصنوعات المصرية عن منافسة مثيلاتها فى أسواق التجارة الخارجية (١٣٩) .

وقد يرى البعض أن بعض سلاطين المماليك وبخاصة « المؤيد شيخ » والأشرف برسباى قد حاولا اصلاح النظام النقدى المصرى ، عن طريق سك « دراهم مؤيديه » و« دنائير أشرفية » ، إلا أن الحقيقة المؤلمة أن هذه الدراهم وتلك الدنائير لم تكن سوى أجنبية ، تم جمعها من الناس ، وتمت إعادة سكها وبخس عيارها ووزنها وعليها شعار الدولة الاسلامية ، وليس شعار المدن التجارية الأوربية (١٤٠) .

وغنى عن البيان أيضا مدى خطورة الاعتماد على النقد الأجنبى كقاعدة للتعامل النقدى ، وغى رأى أن ذلك قد وضع عندما امتنع « الفرنج » فى عهد

-
- (١٣٧) نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ ، ص ٣٥٢ ، ابن تفرى
 بردى : النجوم ، ج ٦ ، ص ٤٥١ .
 (١٣٨) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٢٠—٤٢١ .
 (١٣٩) نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٣٢٦ .
 (١٤٠) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٩٧٧ .

السلطان برسبای من شراء الفلفل والتوابل بالسعر الذى حدده ، وربما فسر لنا هذا الحدث قول المقریزی فی تلك الفترة أن « أحوال الناس بديار مصر والشام واقفة ، لقلة مكاسبهم .. » (١٤١) .

كما يبدو لنا أن بعض الاجراءات الاقتصادية التى كثرت فی مصر منذ عهد الأشرف برسبای كان المحرك الأساسى لها هو قلة وصول « ذهب السودان » ، والتى كان منها سياسة الاحتكار التى لجأ اليها ، كذلك ما صار يعرف منذ عهده باسم « مال الضيافة » وهو عبارة عن مبلغ من المال وصل أحيانا الى ما يعادل مائة دينار ، كان يتم تحصيله من أهل الضواحي والقرى ، فاقتل بذلك حال الفلاحين خلا كبرا (١٤٢) يضاف الى هذا ما عرف بسياسة « الطرح » والتى شاعت فی عصر سلاطين المماليك الجراكسة بوجه خاص بحيث كانت الدولة تفرض على التجار وغيرهم من الناس شراء بعض السلع بالسعر الذى تحدده ، وعادة كان يلحق بالناس أضرار كبيرة وخسائر لا حصر لها بسبب ارتفاع أسعار السلع المطروحة عن سعرها الحقيقى (١٤٣) .

(١٤١) السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٠٥ .

(١٤٢) المقریزی : نفس المصدر ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٦٤٧ ، ٦٤٨ ،

٧٩٨ .

(١٤٣) المصدر السابق ، ج ٣ ، قسم ٢ ، ص ٤٥٧ ، ج ٤ ، قسم ٢ ،

ص ٨٠١ ، ابن الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ١٤٣ .